

القانونية النيابية توضح بشأن ما اذا كان الطعن ببعض فقرات الموازنة يوقف تنفيذها



أكدت اللجنة القانونية النيابية، اليوم الاثنين، أن الطعن ببعض فقرات الموازنة لا يوقف تنفيذها بل يعلِّق المواد المطعون بها فقط، فيما أشارت إلى إن إضافة أي فقرة تحتاج إلى موافقة حكومية. وأوضحت النائب عن اللجنة القانونية النيابية بهار محمود في تصريح لوكالة الأنباء العراقية (واع): أن "الحكومة طعنت بالمواد التي تمّت اضافتها من قبل مجلس النواب"، موضحة أن "البرلمان ليس له الحق في إضافة مواد اضافية في الموازنة بحسب الدستور بل من حقه المناقلة". وأضافت انه "في حال إضافة أي مادة في الموازنة يفترض أخذ موافقة الحكومة"، موضحة أن "المالية النيابية وخلال 50 اجتماعاً لها عدّلت في مواد الموازنة بما ينسجم مع الاقتصاد العراقي الذي يمر بأزمة مالية واقتصادية وأمنية". وأشارت إلى أن "اللجنة المالية حصلت على موافقة الحكومة في المواد المضافة بقانون الموازنة"، مؤكدة أن "الطعن ببعض فقرات الموازنة لا يوقف تنفيذها لكن يعلِّق المواد المطعون بها فقط".

